مصرف سورية المركزي
Central Bank Of Syria
مديرية الأبحاث الاقتصادية والإحصاءات العامة والتخطيط
Economic Research, General Statistics & Planning Directorate

التقرير الاقتصادي الأسبوعي

العدد رقم 7 عام 2021

التقرير الاقتصادي الأسبوعي

(2021/02/20-14)

العدد 2021/07

جميع الحقوق محفوظة لمصرف سورية المركزي، لا يسمح بإعادة إصدار هذا التقرير، أو تعديله بأي شكل من الأشكال دون إذن خطي مسبق من مصرف سورية المركزي. ويشترط في حال الاقتباس منه الإشارة بصورة مرجعية صريحة إلى المصدر. وذلك تحت طائلة المساءلة القانونية وفقاً للقوانين النافذة المتعلقة بحماية حقوق المؤلف.

All Rights reserved to CBS, no part of this publication may be reproduced, distributed, or transmitted in any form or by any means including photocopying, recording or other electronic or mechanical methods without the prior written permission of the publisher, except in case of brief quotations with reference to the source. Under legal accountability according, to copyright protection laws.

For Correspondence and Enquiries		**للمراسلات والاستفسارات:**
Postal Address	Central Bank of Syria El-Tajrida El-Maghrabye Square P.O.BOX:2254, Damascus	مصرف سورية المركزي ساحة التجريدة المغربية دمشق ص.ب: 2254 **العنوان البريدي**
Web Site:	www.cb.gov.sy	**الموقع الالكتروني**
Economic Research, General Statistics and Planning Directorate		مديرية الأبحاث الاقتصادية والإحصاءات العامة والتخطيط
E-mail	research@cb.gov.sy	**البريد الالكتروني**
Telephone:	+963 11 224 20 77	هاتف
Fax:	+963 11 224 20 77	فاكس

التقرير الاقتصادي الأسبوعي

العدد 2021/07

ملخص:

❖ الاقتصاد السوري:

- استقرار سعر صرف الليرة السورية أمام الدولار الأمريكي، وارتفاع أسعار الذهب محلياً، وانخفاض مؤشر سوق دمشق للأوراق المالية.
- القطاع المصرفي السوري: ودائع القطاع المصرفي حتى نهاية تشرين الأول من عام 2020.
- رئاسة الجمهورية العربية السورية؛ قانون مصارف التمويل الأصغر بهدف دعم مشاريع محدودي ومعدومي الدخل.
- رئاسة مجلس الوزراء؛ تأمين حاجة البلاد من مادة الطحين والتشدد بمراقبة الأفران وضبط الأسعار.
- مصرف التوفير: تحديد سقف الحسابات الجديدة لودائع التوفير يهدف إلى إعادة هيكلة محفظة الودائع.

❖ الاقتصادات العربية:

- سلطنة عُمان؛ انخفاض أسعار المستهلك في شهر كانون الثاني من عام 2021.
- السعودية؛ انخفاض معدل التضخم في شهر كانون الثاني من عام 2021.

❖ الاقتصادات العالمية.

- منطقة اليورو: انخفاض ناتج البناء في شهر كانون الأول من عام 2020، انكماش الاقتصاد في الربع الأخير من عام 2020، ارتفاع مؤشر الثقة الاقتصادية في شهر شباط من عام 2021.
- الولايات المتحدة الأمريكية؛ ارتفاع كل من؛ أسعار المنتجين للطلب النهائي، والناتج الصناعي، ومبيعات التجزئة في شهر كانون الثاني من عام 2021.
- المملكة المتحدة؛ انخفاض مبيعات التجزئة في شهر كانون الثاني من عام 2021.
- روسيا؛ ارتفاع أسعار المنتجين في شهر كانون الثاني من عام 2021.
- الصين؛ بنك الصين الشعبي يضخ 20 مليار يوان صيني في السوق.
- اليابان؛ انخفاض أسعار المستهلك في شهر كانون الثاني من عام 2021.
- الفليبين؛ ارتفاع أسعار التجزئة في شهر كانون الأول من عام 2020.
- صندوق النقد الدولي؛ مدونة بعنوان النقود العامة والخاصة يمكن أن تتعايش في العصر الرقمي.

❖ أوراق عمل بحثية:

- صندوق النقد الدولي؛ أسواق رأس المال، جائحة كورونا وتدابير السياسة.
- صندوق النقد الدولي؛ عدم المساواة في الدخل في الدول الصغيرة ومنطقة البحر الكاريبي: حقائق ومحددات منسقة.

❖ اقتصاد الأسبوع:

- المملكة المتحدة: اقتصاد صناعي تجاري متقدم.

(202

مصرف سورية المركزي:

سعر صرف الليرة السورية مقابل العملات الرئيسة:

سعر الصرف حسب النشرة الرسمية الصادرة عن مصرف سورية المركزي:

استقر سعر صرف الليرة السورية أمام الدولار الأمريكي خلال تداولاته الأسبوعية عند مستوى 1,262.00 ليرة سورية، بينما بلغ سعر صرف الليرة السورية مقابل اليورو 1,520.15 ليرة سورية في نهاية الأسبوع، مقارنةً بمستوى 1,529.55 ليرة سورية في بداية الأسبوع، مسجلاً ارتفاعاً قدره 9.40 ليرة سورية بمعدل (0.61%)، (الشكل رقم 1).

الشكل رقم 1 سعر صرف الليرة السورية مقابل الدولار الأمريكي واليورو

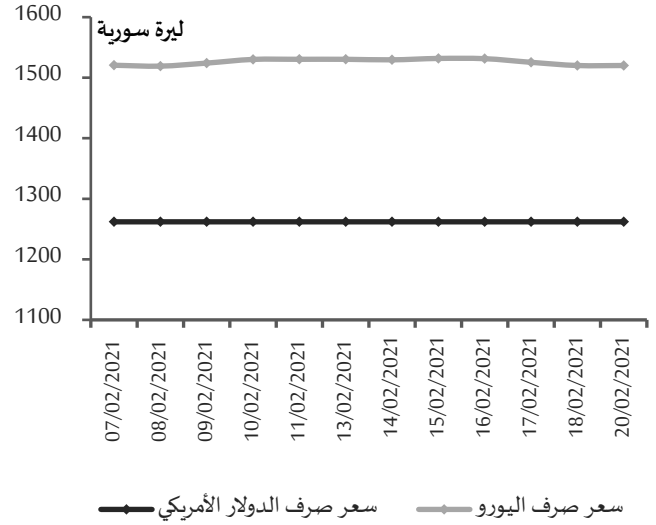

سعر الصرف حسب نشرة المصارف والصرافة الصادرة عن مصرف سورية المركزي:

استقر سعر صرف الليرة السورية خلال تداولاته الأسبوعية لدى القطاع المصرفي أمام الدولار الأمريكي عند مستوى 1,256 ليرة سورية للدولار الأمريكي، بينما بلغ سعر صرف الليرة السورية مقابل اليورو 1,512.91 ليرة سورية في نهاية الأسبوع، مقارنةً بمستوى 1,522.27 ليرة سورية في بداية الأسبوع، مسجلاً ارتفاعاً قدره 9.36 ليرة سورية بمعدل (0.61%)، (الشكل رقم 2).

الشكل رقم 2 سعر صرف الليرة السورية في نشرة وسطي المصارف

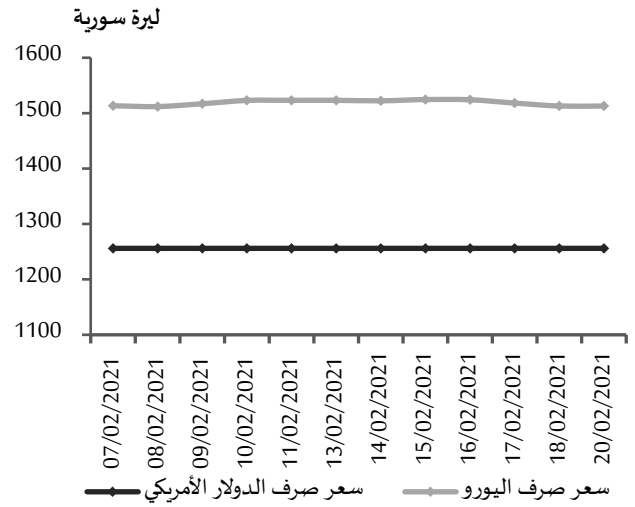

أسعار الذهب في السوق المحلي:

بلغ سعر غرام الذهب (عيار 18 قيراط) 147,429 ليرة سورية في نهاية الأسبوع، مقارنةً بـ 141,429 ليرة سورية في بداية الأسبوع مسجلاً ارتفاعاً بمقدار 6,000 ليرة سورية بمعدل 4.24%، وبلغ سعر غرام الذهب (عيار 21 قيراط) 172,000 ليرة سورية في نهاية الأسبوع، مقارنةً بـ 165,000 ليرة سورية في بداية الأسبوع مسجلاً ارتفاعاً بمقدار 7,000 بمعدل 4.24%، (الشكل رقم 3)، بينما انخفض سعر الذهب عالمياً بمقدار 41.35 دولار أمريكي ليصبح 1,777.40 دولار أمريكي للأونصة بنسبة انخفاض بلغت 2.27%.

الشكل رقم 3 سعر غرام الذهب بالليرات السورية خلال أسبوعين

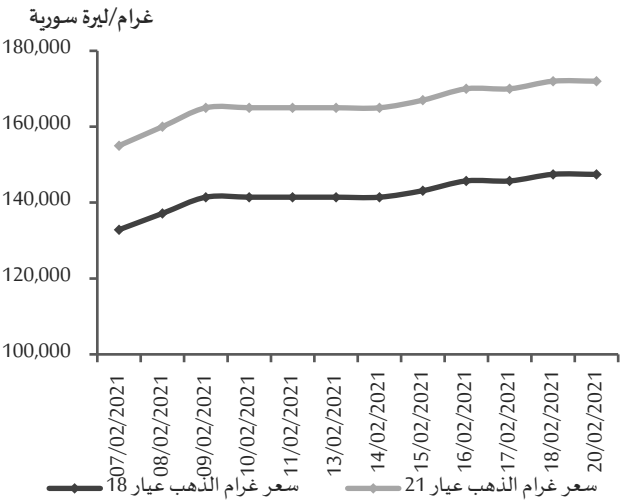

المصدر: الجمعية الحرفية للصياغة وصنع المجوهرات والأحجار الكريمة بدمشق، مصرف سورية المركزي.

القطاع المصرفي السوري:

ودائع القطاع المصرفي حتى نهاية تشرين الأول من عام 2020:

ارتفع إجمالي الودائع لدى المصارف حتى نهاية شهر تشرين الأول من عام 2020 ليصل إلى 7,169.5 مليار ليرة سورية مقارنةً بـ 4,355.8 مليار ليرة سورية في نهاية عام 2019 بمعدل نمو 64% وبمقدار تغير 2,808 مليار ليرة سورية، وقد أسهمت ودائع المصارف العامة بنحو 65.2% من إجمالي الودائع، بينما أسهمت كل من المصارف الخاصة التقليدية والمصارف الإسلامية بـ 21.4% و13.4% على التوالي من إجمالي الودائع.

هذا وكان إجمالي الودائع لدى المصارف قد ارتفع خلال عام 2019 بمعدل 18% وبمقدار تغير 666.4 مليار ليرة سورية مقارنةً برصيده البالغ 3,689.4 مليار ليرة سورية في نهاية عام 2018، وقد أسهمت ودائع المصارف العامة بنحو 68% من إجمالي الودائع، وأسهمت كل من المصارف الخاصة التقليدية والمصارف الإسلامية بـ 20% و12% على التوالي من إجمالي الودائع.

الشكل رقم 4 نمو إجمالي الودائع خلال الفترة 2018-تشرين الأول 2020

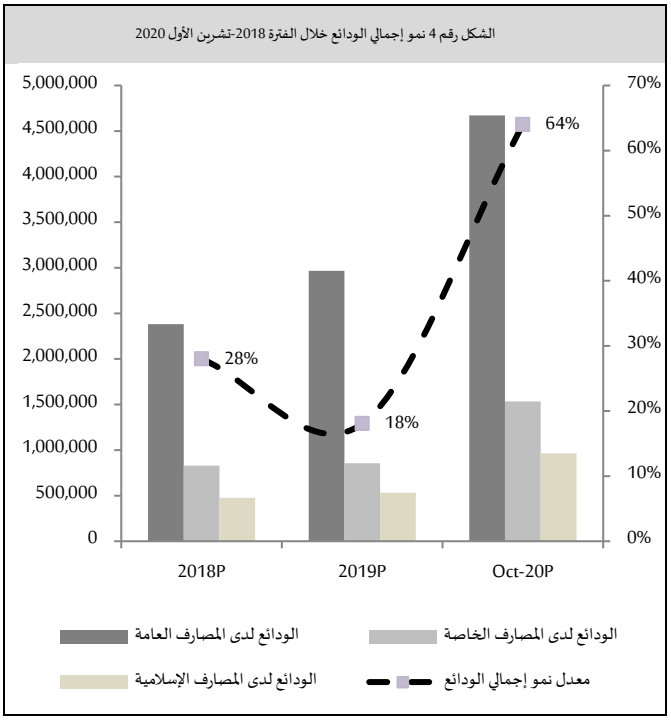

سوق دمشق للأوراق المالية:

سجل المؤشر العام لسوق دمشق للأوراق المالية (DWX) انخفاضاً إلى مستوى 9,703.35 نقطة مقارنةً بمستوى 9,758.95 نقطة في تداولات الأسبوع السابق بنسبة بلغت 0.57%، ويعود ذلك إلى انخفاض أسهم 6 شركات هي؛ بنك البركة سورية بنسبة انخفاض بلغت (7.16%)، وبنك الشام بنسبة انخفاض بلغت (5.77%)، وشركة إسمنت البادية بنسبة انخفاض بلغت (3.90%)، وبنك الشرق بنسبة انخفاض بلغت (3.63%)، وبنك قطر الوطني سورية بنسبة انخفاض بلغت (1.29%)، وفرنسبنك سورية بنسبة انخفاض بلغت (0.07%)، كما انخفضت قيمة التداولات الأسبوعية الإجمالية إلى مستوى 1.65مليار ليرة سورية مقارنةً بمستوى 5.03 مليار ليرة سورية في تداولات الأسبوع السابق، وانخفض حجم التداول إلى مستوى 1.446 مليون سهم مقارنةً بمستوى 6.831 مليون سهم في تداولات الأسبوع السابق وقد شملت هذه التداولات 850 صفقة مقارنةً بـ 1,140 صفقة في الأسبوع السابق.

الشكل رقم 5 التداولات اليومية لسوق دمشق للأوراق المالية

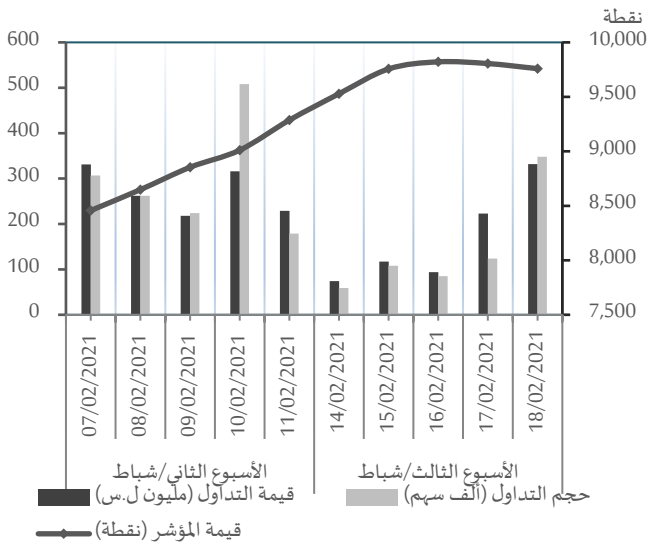

المصدر سوق دمشق للأوراق المالية، مصرف سورية المركزي.

سيطر قطاع الصناعة على الحصة الأكبر من تداولات السوق حيث ارتفعت حصته إلى مستوى 50.01% في تداولات الأسبوع الحالي مقارنةً بمستوى 1.37% في تداولات الأسبوع السابق، وارتفعت حصة قطاع التأمين إلى مستوى 4.51% في تداولات

الأسبوع الحالي مقارنةً بمستوى 0.25% في تداولات الأسبوع السابق بينما انخفضت حصة قطاع المصارف إلى مستوى 45.48% في تداولات الأسبوع الحالي مقارنةً بمستوى 98.38% في تداولات الأسبوع السابق، في حين لم يجر أي تداول على قطاعات الخدمات والاتصالات والزراعة.

الشكل رقم 6 حصة التداول لكل قطاع

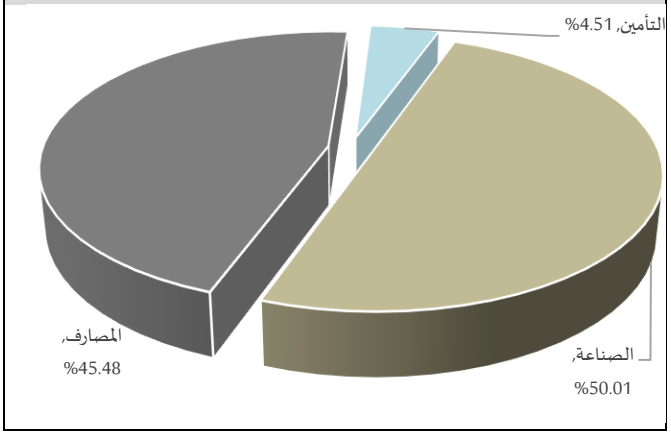

المصدر سوق دمشق للأوراق المالية، مصرف سورية المركزي.

وجاء ترتيب الشركات من حيث نسب الاستحواذ وحجم التداول على النحو الآتي؛ شركة إسمنت البادية متصدرةً بنسبة استحواذ 37.85% وحجم تداول 356,838 سهم، وبنك سورية والخليج بنسبة استحواذ 12.88% وحجم تداول 404,675 سهم، والشركة الأهلية للزيوت النباتية بنسبة استحواذ 12.16% وحجم تداول 64,186 سهم، وبنك البركة سورية بنسبة استحواذ 11.12% وحجم تداول 137,648سهم، وبنك سورية الدولي الإسلامي بنسبة استحواذ 10.66% وحجم تداول 171,780 سهم، وبنك قطر الوطني سورية بنسبة استحواذ 6.67% وحجم تداول 123,050 سهم، وشركة العقيلة للتأمين التكافلي بنسبة استحواذ 4.18% وحجم تداول 98,910 سهم، وبنك الشام بنسبة استحواذ 1.63% وحجم تداول 25,574 سهم، في حين لم تتجاوز نسب التداول الأخرى 1%.

الاقتصاد المحلي:

القوانين والقرارات:

رئاسة الجمهورية العربية السورية؛ قانون مصارف التمويل الأصغر بهدف دعم مشاريع محدودي ومعدومي الدخل:

أصدر السيد الرئيس بشار الأسد رئيس الجمهورية العربية السورية القانون رقم 8 لعام 2021 الذي يسمح بتأسيس "مصارف التمويل الأصغر" بهدف تأمين التمويل اللازم لمشاريع شريحة صغار المُنتجين وأصحاب الأعمال الصغيرة ومحدودي ومعدومي الدخل عبر منحهم قروضاً تشغيلية وذلك من أجل تأمين دخل إضافي لهذه الشريحة وخلق فرص عمل وتحقيق التنمية المستدامة، ويهدف هذا القانون إلى تحقيق النفاذ المالي لأكبر شريحة ممكنة من ذوي الدخل المنخفض أو معدومي الدخل وممن لديهم القدرة على ممارسة نشاط اقتصادي، ولا يمكنهم الوصول إلى الخدمات المالية المصرفية وذلك من خلال تقديم المنتجات والخدمات المالية المختلفة في مجالات الائتمان والادخار والتأمين، والخدمات غير المالية المرتبطة بها، من تدريب وبناء القدرات وتقديم المشورة للعملاء وغيرها، بهدف تأمين دخل إضافي وخلق فرص العمل وتحسين نوعية الحياة سعياً وتعزيزاً للبعد الاقتصادي والاجتماعي من أجل تحقيق التنمية المستدامة.

وبحسب القانون يجب أن يكون الحد الأدنى لرأس مال المصرف 5 مليار ليرة سورية، موزعاً على أسهم إسمية قابلة للتداول بقيمة 100 ل.س للسهم الواحد، ويجوز زيادة الحد الأدنى لرأس المال بقرار من مجلس الوزراء بناء على اقتراح مجلس النقد والتسليف، ويتولى المصرف تقديم الخدمات والنشاطات الآتية؛ قبول الودائع بالعملة السورية، والتمويل والمنتجات المالية ومنح القروض بضمان أو دونه، وفتح الحسابات الجارية وحسابات التوفير، وخدمات التأمين وإعادة التأمين لدى شركات التأمين السورية التي تمنحها للمستهدفين وفق الضوابط التي تضعها هيئة الإشراف على التأمين، والاستثمار في الأوراق المالية الحكومية، والأوراق المالية التي يصدرها مصرف سورية المركزي، والنصح والإرشاد في المجالات الإدارية والتسويقية والفنية،

والخدمات التدريبية، وإجراء الأبحاث، وإصدار النشرات وإعداد الإحصاءات اللازمة لعمله، والإسهام مع الجهاز المصرفي في تحويل الأموال بناء على طلب الأفراد داخل أراضي الجمهورية العربية السورية، وخاصة في المناطق التي لا تتوفر فيها فروع للمصارف العاملة، وفق الضوابط التي يصدرها مجلس النقد والتسليف بهذا الخصوص، وأي خدمات أخرى تتوافق مع طبيعة عمله وأهدافه يوافق عليها مسبقاً مجلس النقد والتسليف.

المستجدات الاقتصادية المحلية:

رئاسة مجلس الوزراء؛ تأمين حاجة البلاد من مادة الطحين والتشدد بمراقبة الأفران وضبط الأسعار:

أكد مجلس الوزراء على استمرار الجهود لتأمين حاجة البلاد من مادة الطحين والتي ستظهر نتائجها الإيجابية خلال الأيام القليلة القادمة والتشدَد بمراقبة الأفران وزيادة منافذ البيع والمعتمدين لضمان حصول المواطنين على مخصصاتهم وإنهاء مظاهر الازدحام، وضرورة تكاتف جميع الجهود والحضور الميداني للمعنيين في الأسواق لضبط الأسعار والتواصل المباشر مع المواطنين وتقديم كل التسهيلات الممكنة لهم في مختلف المجالات، كما وافق المجلس خلال جلسته الأسبوعية على إرسال عشرين طبيباً بكل الاختصاصات بشكل شهري إلى مشفى دير الزور لتقديم الخدمات الصحية للأهالي في المحافظة على مدار الساعة، وناقش المجلس رؤية وزارتي الزراعة والصناعة لتطوير الواقع الزراعي والصناعات الزراعية وتوفير مستلزمات الإنتاج وصولاً إلى منتجات صناعية غذائية ذات ميزة تنافسية تلبي حاجة السوق المحلية مع تصدير الفائض بما يسهم في تحسين الميزان التجاري مؤكداً على ضرورة الأخذ بالملاحظات المطروحة خلال الجلسة ليصار إلى اعتماد الرؤية بصيغتها النهائية ووضع البرامج الزمنية لتنفيذها.

مصرف التوفير: تحديد سقف الحسابات الجديدة لودائع التوفيريهدف إلى إعادة هيكلة محفظة الودائع:

أوضح مصرف التوفير أن القرار الصادر مؤخراً عن مجلس إدارته والمتعلق بتحديد سقف الإيداعات لودائع التوفير حتى مليون ليرة سورية "يقتصر على الحسابات الجديدة فقط التي هي في معظمها مبالغ مالية قليلة تتعلق بالبيوع العقارية وبيوع المركبات"، حيث أن القرار المذكور لا يطبق على حسابات المتعاملين وودائعهم الموجودة لدى المصرف قبل صدوره وبالتالي يتم الاستمرار في احتساب الفوائد المستحقة مقابل إيداعاتهم بحسابات التوفير حتى سقف 5 ملايين ليرة سورية عملاً بأحكام مجلس النقد والتسليف النافذة بهذا الخصوص مؤكدة حرص المصرف على تنفيذ القرارات الرقابية بالشكل الأمثل.

وبينت المدير العام للمصرف أن القرار المذكور يهدف إلى إعادة هيكلة محفظة الودائع لدى المصرف نظراً لوجود تركز كبير في ودائع التوفير حيث بلغت نسبتها 92% من إجمالي كتلة الودائع التي بلغت حتى تاريخه 296 مليار ليرة سورية ما يحتم التنوع وتفعيل أنواع الودائع الأخرى كالودائع تحت الطلب وذلك أمر حتمي وفق أسس العمل المصرفي السليم.

الاقتصادات العربية:

سلطنة عُمان؛ انخفاض أسعار المستهلك في شهر كانون الثاني من عام 2021:

انخفضت أسعار المستهلك على أساس سنوي بنسبة 1.57% في شهر كانون الثاني من عام 2021، بعد انخفاضها بنسبة 1.425% في الشهر الأخير من العام السابق، وهو الشهر الحادي عشر على التوالي من الانكماش. ويعود ذلك إلى انخفاض تكلفة كل من؛ النقل، الأطعمة والمشروبات غير الكحولية، الملابس والأحذية، والاتصالات. وعلى أساس شهري؛ ارتفعت أسعار المستهلكين بنسبة 0.01% في شهر كانون الثاني من عام 2021، بعد انخفاضها بنسبة 0.18% في الشهر الأخير من العام السابق.

السعودية؛ ارتفاع معدل التضخم في شهر كانون الثاني من عام 2021:

ارتفع معدل التضخم السنوي إلى 5.7% في شهر كانون الثاني من عام 2021، مقارنةً بـ 5.3% في الشهر الأخير من العام السابق، ويعود ذلك إلى ارتفاع أسعار كل من؛ النقل، والاتصالات. وعلى أساس شهري؛ ارتفعت أسعار المستهلكين بنسبة 0.2% في شهر

كانون الثاني من عام 2021، بعد انخفاضها بنسبة 0.2% في الشهر الأخير من العام السابق.

الاقتصاد الأوروبي:

منطقة اليورو؛

انخفاض ناتج البناء في شهر كانون الأول من عام 2020:

انخفض ناتج البناء على أساس سنوي بنسبة 2.3% في شهر كانون الأول من عام 2020، بعد انخفاضه بنسبة 0.6% في الشهر السابق من العام ذاته. وهو الشهر الرابع على التوالي من الانخفاض، ويعود ذلك إلى انخفاض كل من؛ نشاط البناء وأعمال الهندسة المدنية. وعلى أساس شهري؛ انخفض إنتاج البناء بنسبة 3.7% في شهر كانون الأول من عام 2020، مقارنة بنسبة 2.3% في الشهر السابق من العام ذاته.

انكماش الاقتصاد في الربع الأخير من عام 2020:

انكمش الاقتصاد على أساس ربع سنوي بنسبة 0.6% في الأشهر الثلاثة الأخيرة من عام 2020، مقارنةً بتوسع قياسي بنسبة 12.4% الربع السابق من العام ذاته.

ارتفاع مؤشر الثقة الاقتصادية في شهر شباط عام 2021:

ارتفع مؤشر الثقة الاقتصادية بمقدار 11.3 نقطة ليصل إلى 69.6 نقطة في شهر شباط من عام 2021، وهو الأعلى في خمسة أشهر وسط تفاؤل بشأن طرح لقاح لفيروس Covid-19 في شهر شباط، ويعود ذلك الارتفاع إلى توقع حدوث تحسن في النشاط الاقتصادي.

الاقتصاد الأمريكي:

الولايات المتحدة الأمريكية؛

ارتفاع أسعار المنتجين للطلب النهائي في شهر كانون الثاني من عام 2021:

ارتفعت أسعار المنتجين للطلب النهائي على أساس سنوي بنسبة 1.3% في شهر كانون الثاني من عام 2021، بعد زيادة بنسبة 0.3% في الشهر الأخير من العام السابق، ويعود ذلك إلى ارتفاع تكلفة الخدمات، حيث ارتفعت أسعار كل من؛ خدمات الطلب النهائي مطروحاً منها التجارة والنقل والتخزين، والخدمات التجارية للطلب النهائي، وفي الوقت نفسه، ارتفعت أسعار السلع بسبب ارتفاع تكلفة الطاقة. وعلى أساس سنوي؛ ارتفعت أسعار المنتجين بنسبة 1.7% في شهر كانون الثاني من عام 2021.

ارتفاع الناتج الصناعي في شهر كانون الثاني من عام 2021:

ارتفع الإنتاج الصناعي بنسبة 0.9% في شهر كانون الثاني من عام 2021، بعد نموه بنسبة 1.3% في الشهر الأخير من العام السابق. ويعود ذلك إلى ارتفاع كل من؛ ناتج التصنيع، والتعدين

ارتفاع مبيعات التجزئة في شهر كانون الثاني من عام 2021:

ارتفعت مبيعات التجزئة على أساس شهري بنسبة 5.3% في شهر كانون الثاني من عام 2021، بعد انخفاضها بنسبة 1% في الشهر الأخير من عام 2020، متجاوزة توقعات السوق بزيادة 1.1%. حيث ساعدت إجراءات التحفيز الجديدة على تعزيز الإنفاق الاستهلاكي. ويعود ذلك إلى الزيادة في المبيعات في كل من؛ متاجر الإلكترونيات والأجهزة، وتجار التجزئة غير المخازن، وأماكن الطعام والشراب.

الاقتصاد البريطاني:

انخفاض مبيعات التجزئة في شهر كانون الثاني عام 2021:

انخفضت مبيعات التجزئة على أساس شهري بنسبة 8.2% في شهر كانون الثاني من عام 2021، بعد ارتفاعها بنسبة 0.4% في الشهر الأخير من العام السابق. ويعود ذلك إلى الانخفاض في مبيعات كل من؛ المنسوجات والملابس والأحذية. وعلى أساس سنوي؛ انخفضت مبيعات التجزئة بنسبة 5.9% في شهر كانون الثاني من عام 2021.

الاقتصاد الروسي:

ارتفاع أسعار المنتجين في شهر كانون الثاني من عام 2021:

ارتفعت أسعار المنتجين على أساس سنوي بنسبة 6.7% في شهر كانون الثاني من عام 2021، مقارنةً بـ 3.6% في الشهر الأخير من العام السابق. وهي أكبر زيادة في أسعار المنتجين منذ شهر أيار من عام 2019. ويعود ذلك إلى ارتفاع أسعار كل من؛ التصنيع، وتكلفة التعدين. وعلى أساس شهري؛ ارتفعت أسعار المنتجين بنسبة 3.5% في شهر كانون الثاني من عام 2021، بعد ارتفاعها بنسبة 1.5% في الشهر الأخير من العام السابق.

الاقتصاد الآسيوي:

الصين؛ بنك الصين الشعبي يضخ 20 مليار يوان صيني في السوق:

ضخ بنك الصين الشعبي 20 مليار يوان صيني في السوق من خلال عملية إعادة الشراء العكسي لمدة سبعة أيام بسعر فائدة 2.2 % في 19 شباط من عام 2021. وقال البنك المركزي إن هذه الخطوة تهدف إلى الحفاظ على سيولة معقولة وكافية للنظام المصرفي.

اليابان؛ انخفاض أسعار المستهلك في شهر كانون الثاني من عام 2021:

انخفضت أسعار المستهلكين على أساس سنوي بنسبة 0.6% في شهر كانون الثاني من عام 2021، بعد انخفاضها بنسبة 1.2% في الشهر الأخير من العام السابق، ويعود ذلك إلى انخفاض أسعار كل من؛ المرافق، والتعليم، والنقل والاتصالات، والرعاية الطبية، والغذاء، وانخفضت أسعار المستهلكين الأساسية، باستثناء الأغذية الطازجة.

الفليبين؛ ارتفاع أسعار التجزئة في شهر كانون الأول من عام 2020:

ارتفعت أسعار التجزئة على أساس سنوي بنسبة 1.1% في شهر كانون الأول من عام 2020، مقارنةً بـ 1.3% في الشهر السابق من العام ذاته. وهو أدنى ارتفاع منذ شهر أيار. ويعود ذلك إلى ارتفاع تكلفة كل من؛ المواد الغذائية، والمشروبات والتبغ، والمواد الخام، والمواد الكيميائية، والسلع المصنعة.

المنظمات والهيئات الدولية:

صندوق النقد الدولي؛ مدوّنة بعنوان النقود العامة والخاصة يمكن أن تتعايش في العصر الرقمي:

يتسم عالمنا اليوم بنظام نقدي مزدوج، ينطوي على نقود يصدرها القطاع الخاص؛ عن طريق البنوك بجميع أنواعها، أو شركات الاتصالات، أو جهات تقديم خدمات الدفع المتخصّصة، (مثل بطاقات الدفع الالكتروني)، وتقوم على أساس النقود التي يصدرها القطاع العام (عن طريق البنوك المركزية). ورغم أن هذا النظام ليس بالنظام المثالي، فإنه يوفر مزايا كبيرة، من بينها الابتكار وتنوع المنتجات.

وهناك ارتباط بين أهداف الابتكار والتنوع من جهة التي يوفرها القطاع الخاص، والاستقرار والكفاءة من جهة أخرى والتي يوفرها القطاع العام، فزيادة أحدها تأتي عادةً على حساب الآخر. وهنا تنشأ المفاضلة التي يتعين على البلدان، وتحديداً البنوك المركزية؛ استكشاف مضمونها. أي ما مقدار اعتمادها على منتجات القطاع الخاص، مقابل مقدار ما تقوم هي بابتكاره؟ ويتوقف جانب كبير من هذا الأمر على الأفضليات، والتكنولوجيا المتاحة، وكفاءة القواعد التنظيمية.

لذا فمن الطبيعي عند ظهور أي تكنولوجيا جديدة أن نتساءل عن كيفية تطور النظام النقدي المزدوج في عالم اليوم. فإذا ظهر النقد الرقمي (الذي يطلق عليه اسم عملة البنوك المركزية الرقمية) فهل سيحل محل النقود الصادرة عن القطاع الخاص، أم سيسمح لها بالازدهار؟ والإجابة الأولى هي الأرجح دائماً، عن طريق زيادة القواعد التنظيمية الصارمة. لكننا نرى أن الإجابة الثانية لا تزال محتملة، بالتوسع في المفهوم المنطقي للنظام النقدي المزدوج في الوقت الحالي. وعلى نفس القدر من الأهمية، لا ينبغي أن تضطر البنوك المركزية للاختيار بين طرح عملة البنوك المركزية الرقمية، أو تشجيع القطاع الخاص على طرح عملته الرقمية البديلة. فكلاهما يمكنهما التواجد في نفس الوقت وأن يكونا مكملين لبعضهما البعض، حيث تقوم البنوك المركزية، على سبيل المثال، باختيار تصميمات معينة وتحديث أطرها التنظيمية.

وربما يكون من دواعي الحيرة أن نفكر في أن النقود الخاصة والعامة ظلت متواجدة جنباً إلى جنب على مر العصور. فلماذا إذن لم تتحقق السيطرة التامة للنقود الخاصة الأكثر ابتكاراً وملاءمة وتواؤماً والأسهل استخداماً؟

وتكمن الإجابة في تلك العلاقة التكافلية الأساسية: أي الاختيار بين استرداد النقود الخاصة في هيئة نقود عامة سائلة تتمتع بأعلى درجات الأمان، من أوراق نقدية وعملات معدنية، أو احتياطيات البنوك المركزية في حيازة بنوك مختارة.

وهنا تصبح النقود الخاصة التي يمكن استردادها بقيمتها الظاهرية الثابتة في هيئة عملة البنك المركزي بمثابة مستودع

مستقر للقيمة. فمن الممكن أن تُستبدل بمبلغ عشرة دولارات في حساب مصرفي ورقةٌ تجارية بمبلغ عشرة دولارات مقبولة كعملة لها قوة إبراء قانونية لتسوية الديون. وقد يبدو هذا المثال واضحاً، لكنه يخفي في طياته بعض المرتكزات المعقدة، مثل: سلامة التنظيم والرقابة، ومختلف أشكال المساندة الحكومية كالتأمين على الودائع والقيام بدور المقرض الأخير، وتوفير الدعم الجزئي أو الكامل لاحتياطيات البنك المركزي.

وباختصار، يعد خيار استرداد الأموال بعملة البنك المركزي ضرورياً لتحقيق الاستقرار، وإمكانية الدفع البيني، والابتكار، والتنوع في النقود الصادرة عن القطاع الخاص، سواء كانت في حساب مصرفي أو غيره. فالنظام النقدي القائم على النقود الخاصة فقط سيكون محفوفاً بقدر كبير من المخاطر. كما أن النظام القائم على عملة البنك المركزي وحدها قد تضيع عليه فرصة الاستفادة من ابتكارات مهمة. ويستند كل من هذين الشكلين من النقود إلى الآخر لتحقيق النظام النقدي المزدوج القائم في الوقت الحالي.

أسواق المال العربية والدولية:

البورصة العربية:

تباينت مؤشرات أسواق المال العربية في نهاية تداولاتها الأسبوعية، حيث ارتفع المؤشر العام السعودي **TASI** بنسبة 0.90% مسجلاً 9,024.23 نقطة بدعم من قطاعات الاستثمار الصناعي، الفنادق والسياحة، والنقل، وارتفع المؤشر العام الأردني **AMGNRLX** بنسبة بلغت 0.83% مسجلاً 1,749.36 نقطة بدعم من قطاعات المالية، والخدمات، والاتصالات، بينما انخفض مؤشر سوق دبي المالي **DFMGI** بنسبة (2.17%) مسجلاً 2,576.32 نقطة بضغط من قطاعات المصارف، والاستثمار والخدمات المالية، والتأمين، وانخفض المؤشر الرئيس للبورصة المصرية **EGX30** بنسبة (1.44%) مسجلاً 11,380.55 نقطة بضغط من قطاعات السلع الاستهلاكية، والمصارف، والخدمات، كما انخفض المؤشر الرئيس للبورصة المغربية **MASI** بنسبة (0.21%) مسجلاً 11,568.05 نقطة بضغط من قطاعات المصارف، والصناعة، والخدمات.

الشكل رقم 7 تطور أهم مؤشرات الأسواق العربية خلال أربعة أسابيع

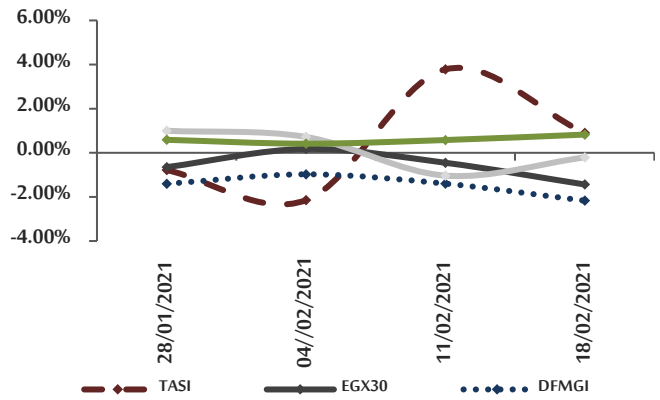

الأسهم الأمريكية:

أغلقت مؤشرات الأسواق الأمريكية تداولاتها الأسبوعية على انخفاض، باستثناء مؤشر **DJI** الذي ارتفع بنسبة 0.11% مسجلاً 31,494.32 نقطة مسجلةً أرباحاً في قطاع الصناعة، بينما سجلت خسائر في كل من؛ قطاعات السلع الاستهلاكية، والمالية، والتكنولوجيا، عقب صدور بيانات اقتصادية ضعيفة مخالفة للتوقعات[1]، حيث انخفض مؤشر **NASDAQ** بنسبة (1.57%) مسجلاً 13,874.46 نقطة، وانخفض مؤشر **S&P500** بنسبة (0.71%) مسجلاً 3,906.71 نقطة.

الشكل رقم 8 تطور أهم مؤشرات الأسواق الأمريكية خلال أربعة أسابيع

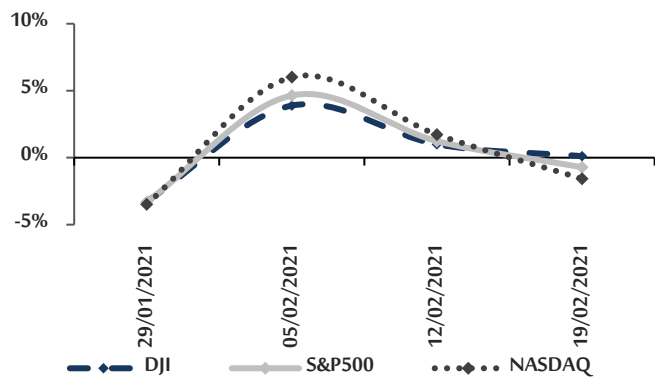

الأسهم الأوربية:

ارتفعت الأسهم الأوربية في نهاية تداولاتها الأسبوعية باستثناء مؤشر **DAX30** الألماني الذي انخفض بنسبة (0.40%) مسجلاً

[1] أعلنت وزارة العمل الأمريكية أن مؤشر عدد طلبات إعانة البطالة الأولية في الولايات المتحدة الأمريكية ارتفع إلى مستوى 861 ألف طلب في الأسبوع الثاني من شباط عام 2021 بينما أشارت التوقعات إلى انخفاضها عند مستوى 775 ألف طلب.

13,993.23 نقطة بضغط من قطاعات؛ المالية، والخدمات، والتكنولوجيا، مدعومةً بالمعنويات المتفائلة بقوة النشاط الصناعي في منطقة اليورو، والتي عززت آمال تعافي الاقتصاد الأوروبي سريعاً، بينما ارتفع مؤشر **CAC40** الفرنسي بنسبة 1.23% مسجلاً 5,773.55 نقطة بدعم من قطاعات؛ المصارف، والتكنولوجيا، والنقل، وارتفع مؤشر **FTSE100** البريطاني بنسبة 0.52% مسجلاً 6,624.02 نقطة بدعم من قطاعات؛ الصناعة، والمالية، والخدمات.

الشكل رقم 9 تطور أهم مؤشرات الأسواق الأوربية خلال أربعة أسابيع

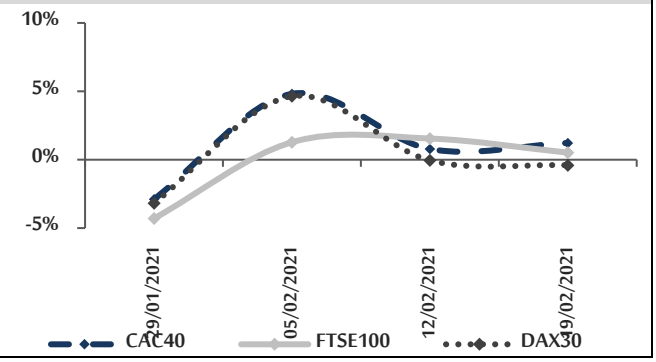

الأسهم الآسيوية:

تباينت مؤشرات الأسهم الآسيوية في نهاية تداولاتها الأسبوعية، حيث ارتفع مؤشر **NIKIE225** الياباني بنسبة 1.69% مسجلاً 30,017.92 نقطة بدعم من قطاعات النقل، والتكنولوجيا، والصناعة، كما ارتفع مؤشر شنغهاي المركب **SSEC** الصيني بنسبة 1.12% مسجلاً 3,696.17 نقطة بدعم من قطاعات؛ التكنولوجيا، والمصارف، والخدمات، بينما انخفض المؤشر الرئيس للبورصة الهندية **NSEI50** بنسبة بلغت (1.20%) مسجلاً 14,981.75 نقطة بضغط من قطاعات؛ الصناعة، والتكنولوجيا، والسلع الاستهلاكية، كما انخفض مؤشر **S&P/ASX200** الأسترالي بنسبة (0.19%) مسجلاً 6,793.80 نقطة بضغط من قطاعات؛ التعدين، والصناعة، والتكنولوجيا مع استمرار ضغط ارتفاع عوائد السندات وبالأخص الأمريكية على التقييمات العالمية للأسهم، حيث يعتقد المستثمرين أن التعافي العالمي المدعوم بالتحفيز سيؤدي في النهاية لارتفاع الضغوط التضخمية.

الشكل رقم 10 تطور أهم مؤشرات الأسواق الآسيوية خلال أربعة أسابيع

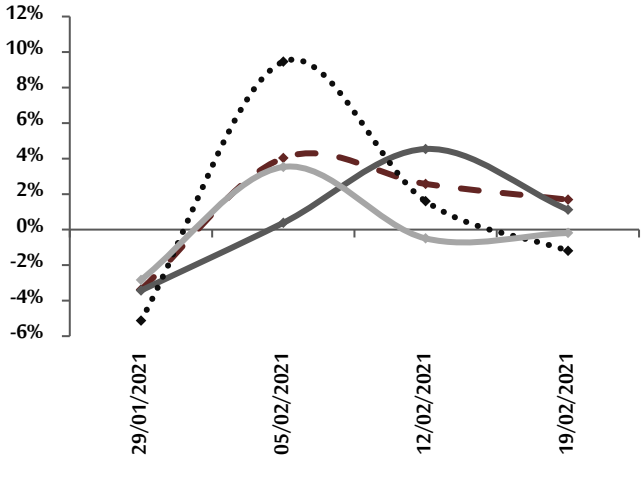

الأسهم الروسية:

أغلقت بورصة موسكو تداولاتها الأسبوعية على ارتفاع حيث ارتفع مؤشر **IMOEX** بنسبة 0.89% مسجلاً 3,457.68 نقطة بدعم من قطاعات؛ المالية، والخدمات، والنفط والغاز الطبيعي.

لشكل رقم 11 تطور مؤشر السوق الروسية خلال أربعة أسابيع

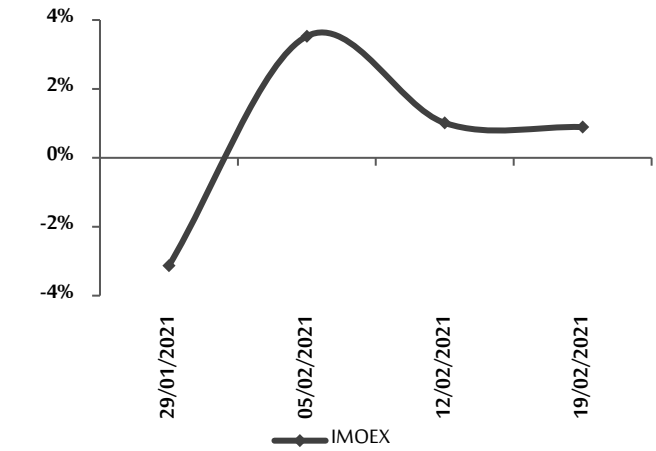

أسعار العملات:

اليورو:

ارتفع اليورو في بداية تداولاته الأسبوعية مسجلاً 1.2127 دولار أمريكي لليورو بعد أن أغلق في الأسبوع السابق منخفضاً (عند مستوى 1.2118 دولار أمريكي لليورو) وسط انخفاض الدولار الأمريكي نتيجة انخفاض الطلب عليه كملاذ آمن مع ارتفاع شهية

المخاطرة في الأسواق في ظل التفاؤل بشأن التعافي الاقتصادي مع تسارع انتشار لقاح Covid-19 وحزمة التحفيز الأمريكية المخططة البالغة 1.9 تريليون دولار أمريكي، بينما انخفض اليورو في تداولات منتصف الأسبوع مسجلاً 1.2036 دولار أمريكي لليورو وسط بيانات اقتصادية أوروبية ضعيفة[1]، ثم عاد ليرتفع في تداولات آخر الأسبوع ليغلق عند مستوى 1.2117 دولار أمريكي لليورو عقب بيانات اقتصادية أوروبية جيدة أظهرت تعافي القطاع الصناعي في منطقة اليورو وهو ما عزز التفاؤل بالأسواق حيال تعافي الاقتصادات الأوروبية من تداعيات تفشي جائحة Covid-19[2].

الشكل رقم 12 تطور سعر صرف اليورو مقابل الدولار خلال أسبوعين

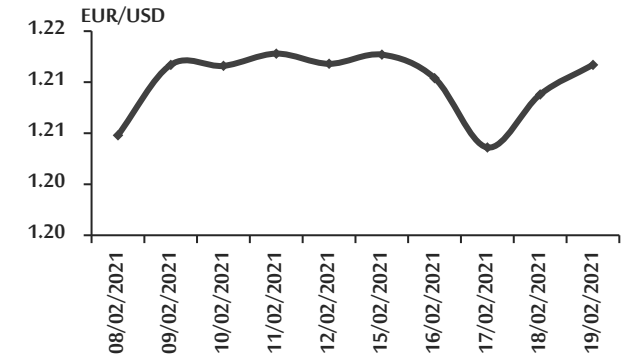

الجنيه الاسترليني:

تابع الجنيه ارتفاعه في بداية تداولاته الأسبوعية مسجلاً 1.3903 دولار أمريكي للجنيه بعد أن أغلق في الأسبوع السابق مرتفعاً (عند مستوى 1.3844 دولار أمريكي للجنيه) مدعوماً بالتصريحات الإيجابية لرئيس الوزراء البريطاني عن اتجاه الحكومة لتحديد تواريخ مبكرة لرفع قيود الإغلاق في البلاد وعودة الطلاب إلى المدارس مع إمكانية فتح المدارس بحلول 8 آذار المقبل، بينما انخفض الجنيه في تداولات منتصف الأسبوع مسجلاً 1.3853 دولار أمريكي للجنيه وسط بيانات اقتصادية ضعيفة[3]، ثمّ عاد ليرتفع في تداولات آخر الأسبوع ليغلق عند مستوى 1.4014 دولار أمريكي للجنيه مدعوماً بارتفاع مؤشر ثقة المستهلك إلى أعلى مستوى في 11 شهراً[4].

الشكل رقم 13 تطور سعر صرف الجنيه الإسترليني مقابل الدولار خلال أسبوعين

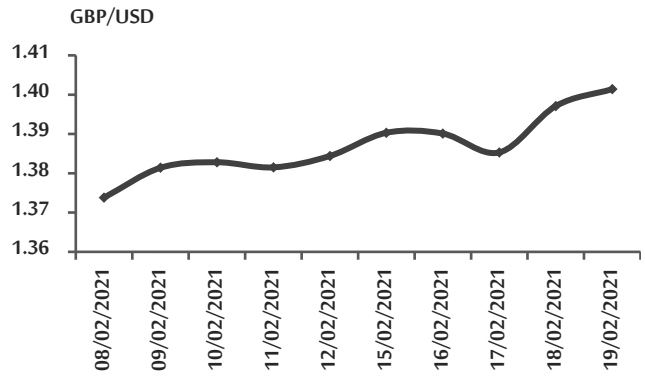

الين:

انخفض الين في بداية تداولاته الأسبوعية مسجلاً 105.36 ين للدولار الأمريكي بعد أن أغلق في الأسبوع السابق منخفضاً (عند مستوى 104.93 ين للدولار الأمريكي) وسط انخفاض الطلب عليه كملاذ آمن مع ارتفاع شهية المخاطرة في الأسواق مدعومةً بآمال التعافي الاقتصادي، وتابع انخفاضه في تداولات منتصف الأسبوع مسجلاً 105.85 ين للدولار الأمريكي متأثراً بتصريحات محافظ بنك اليابان الذي أعلن أنه لا يتوقع اقتراب التضخم من المعدل المستهدف البالغ 2% حتى بحلول عام 2023، وأن سياسة التحكم في منحنى العائد والفائدة السلبية المتبعة من بنك اليابان لن تؤثر في هذا التوقع، بينما ارتفع في تداولات نهاية الأسبوع ليغلق عند مستوى 105.43 ين للدولار الأمريكي في ظل استمرار انخفاض الدولار الأمريكي وسط بيانات اقتصادية أمريكية ضعيفة[5].

[1] انكمش اقتصاد منطقة اليورو بنسبة 0.6% في الربع الرابع من عام 2020، مقارنةً بنموه بنسبة 12.4% في الربع السابق من العام ذاته.

[2] أظهرت تقديرات أولية ارتفاع مؤشر مديري المشتريات التصنيعي لمنطقة اليورو إلى 57.7 نقطة في شهر شباط من عام 2021، مقارنةً بـ 54.8 نقطة في الشهر السابق من العام ذاته، وبأعلى من التوقعات البالغة 54.3 نقطة.

[3] انخفضت مبيعات التجزئة على أساس شهري بنسبة 8.2% في شهر كانون الثاني من عام 2021 بأسوأ من توقعات السوق بانخفاضها بنسبة 2.5%، حيث أثرت قيود الإغلاق المشددة على المبيعات.

[4] ارتفع مؤشر ثقة المستهلك في المملكة المتحدة بمقدار خمس نقاط ليصل إلى (-23) نقطة في شهر شباط من عام 2021، متجاوزاً توقعات السوق البالغة (-27) نقطة.

[5] سجل مؤشر إعانات البطالة ارتفاعاً بنحو 861 ألف طلب في الأسبوع المنتهي بـ 2021/02/13 وبأعلى توقعات الأسواق بارتفاعه بمقدار 755 ألف طلب، ومقارنةً بـ 793 ألف طلب في الأسبوع السابق.

الشكل رقم 14 تطور سعر صرف الين الياباني مقابل الدولار خلال أسبوعين

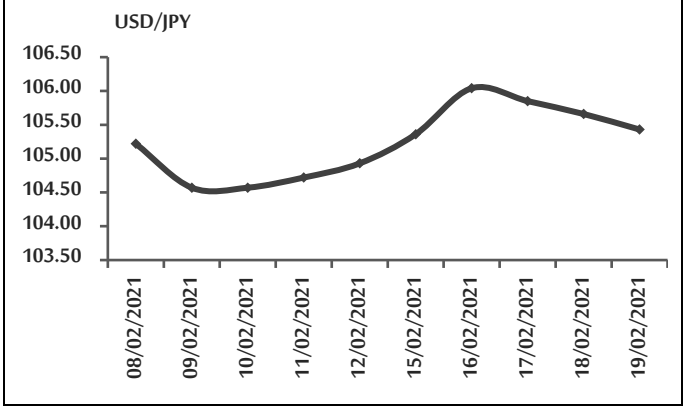

اليوان:

استقر اليوان في بداية تداولاته الأسبوعية مسجلاً 6.4542 يوان للدولار الأمريكي بعد أن أغلق في الأسبوع السابق مستقراً عند المستوى ذاته مع استمرار عطلة رأس السنة الصينية، وتابع استقراره في تداولات منتصف الأسبوع في ظل استمرار العطلة، بينما انخفض في تداولات آخر الأسبوع ليغلق عند مستوى 6.4555 يوان للدولار الأمريكي عقب قيام بنك الصين الشعبي بضخ أموال جديدة في سوق عمليات إعادة الشراء لأجل 7 أيام بقيمة 20 مليار يوان صيني.

الشكل رقم 15 تطور سعر صرف اليوان مقابل الدولار خلال أسبوعين

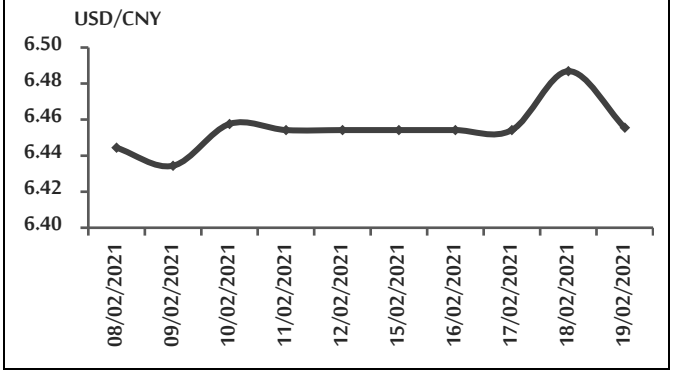

الروبل الروسي:

ارتفع الروبل في بداية تداولاته الأسبوعية مسجلاً 73.3225 روبل للدولار الأمريكي بعد أن أغلق في الأسبوع السابق منخفضاً (عند مستوى 73.7114 روبل للدولار الأمريكي) نتيجة انخفاض الدولار الأمريكي، بينما انخفض في تداولات منتصف الأسبوع وآخره ليغلق عند مستوى 74.1116 روبل للدولار الأمريكي وسط بيانات اقتصادية ضعيفة[1].

الشكل رقم 16 تطور سعر صرف الروبل الروسي مقابل الدولار خلال أسبوعين

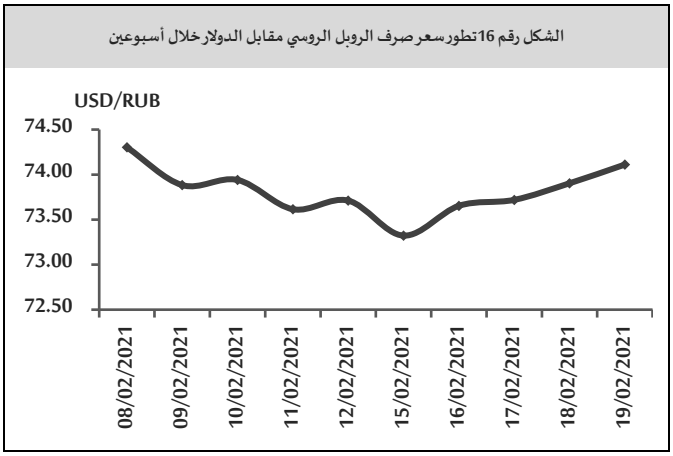

البتكوين:

ارتفعت عملة البتكوين في بداية تداولاتها الأسبوعية مسجلةً 47,941 دولار أمريكي للوحدة الواحدة بعد أن أغلقت منخفضةً في الأسبوع السابق (عند مستوى 47,389 دولار أمريكي للوحدة الواحدة وسط انخفاض الدولار الأمريكي، وتابعت ارتفاعها في تداولات منتصف الأسبوع وآخره لتغلق عند مستوى 55,847 دولار أمريكي للوحدة الواحدة لتبلغ أعلى مستوياتها على الإطلاق بعد أن بدأت العملات الرقمية تحظى بالقبول لدى كبار المستثمرين والشركات الضخمة والمؤسسات المالية التقليدية.

الشكل رقم 17 تطور سعر صرف البتكوين مقابل الدولار خلال أسبوعين

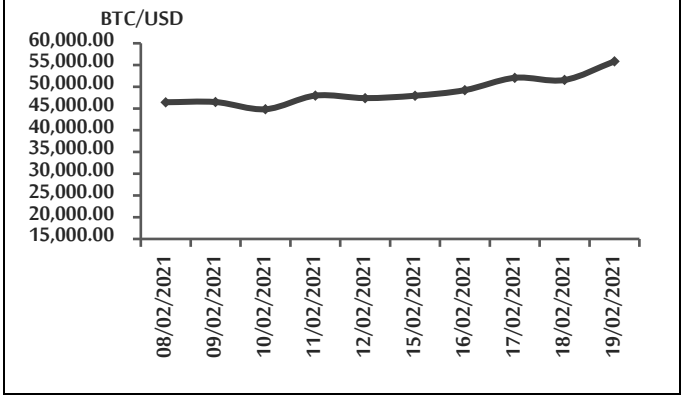

[1] انخفض الإنتاج الصناعي في روسيا على أساس سنوي بنسبة 2.5% في شهر كانون الثاني من عام 2021، مقارنةً بـ 2.1% في الشهر الأخير من عام 2020، وبأعلى من توقعات السوق بانخفاضه بنسبة 0.1%.

أسعار السلع:

الذهب:

انخفض الذهب في بداية تداولاته الأسبوعية مسجلاً 1,818.75 دولار أمريكي للأونصة، بعد أن أغلق منخفضاً الأسبوع السابق (عند مستوى 1,823.20 دولار أمريكي للأونصة) نتيجة انخفاض الطلب عليه كملاذ آمن مع ارتفاع شهية المخاطرة في الأسواق، وتابع انخفاضه في تداولات منتصف الأسبوع مسجلاً 1,772.80 دولار أمريكي للأونصة في ظل ارتفاع عوائد سندات الخزانة الأمريكية وهو ما أدى إلى تآكل جاذبية الذهب الذي ليس له عوائد، بينما ارتفع في تداولات نهاية الأسبوع ليغلق عند مستوى 1,777.40 دولار أمريكي نتيجة انخفاض الدولار الأمريكي.

الشكل رقم 18تطور سعر الذهب خلال أسبوعين

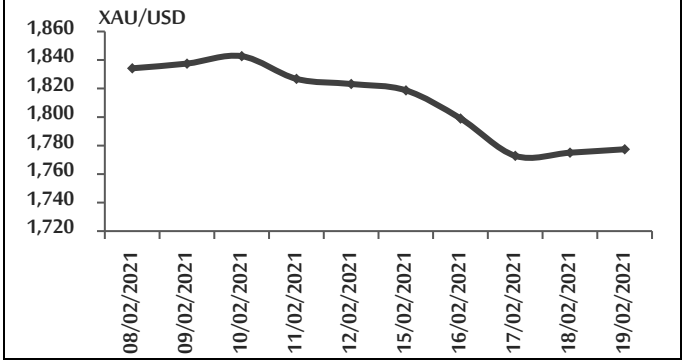

النفط:

تابع سعر برميل النفط ارتفاعه في بداية تداولاته الأسبوعية مسجلاً 63.30 دولار أمريكي للبرميل بعد أن أغلق مرتفعاً في الأسبوع السابق (عند مستوى 62.43 دولار أمريكي للبرميل) مدعوماً بتوقعات تراجع المعروض النفطي مع استمرار العواصف الشتوية في الولايات المتحدة الأمريكية (وتحديداً في ولاية تكساس التي تعد أكبر ولاية منتجة للنفط) في التأثير سلباً على حركة الإمدادات النفطية، وتابع ارتفاعه في تداولات منتصف الأسبوع مسجلاً 64.34 دولار أمريكي للبرميل بعد أن سجلت مخزونات النفط الأمريكية أعلى تراجع في ثلاثة أسابيع[1]، بينما انخفض في تداولات آخر الأسبوع ليغلق عند مستوى 62.91 دولار أمريكي للبرميل وسط توقعات بتقرير زيادة الإنتاج اليومي من النفط في اجتماع أوبك+ المقبل وإعلان الأمين العام لمنظمة أوبك أن عام 2021 سيكون بداية التعافي.

الشكل رقم 19تطور سعر النفط خلال أسبوعين

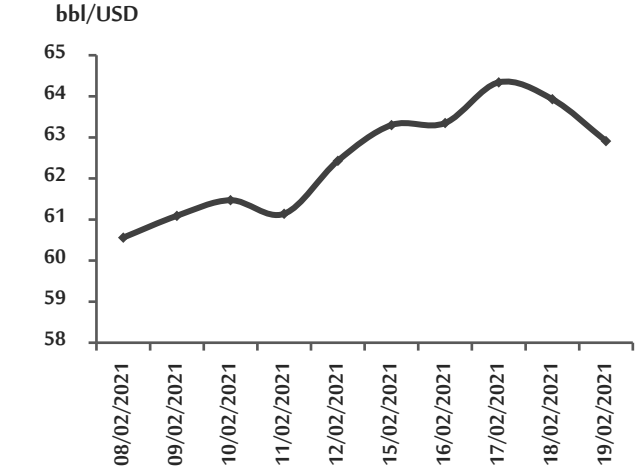

الغاز الطبيعي:

ارتفع الغاز الطبيعي في بداية تداولاته الأسبوعية مسجلاً 3.067 دولار أمريكي لكل مليون وحدة حرارية بريطانية[2] بعد أن أغلق مرتفعاً في الأسبوع السابق (عند مستوى 2.922 دولار أمريكي لكل مليون وحدة حرارية بريطانية) نتيجة انخفاض الدولار الأمريكي، وتابع ارتفاعه في تداولات منتصف الأسبوع مسجلاً 3.219 دولار أمريكي لكل مليون وحدة حرارية بريطانية بعد أن تسببت العواصف الجوية في الولايات المتحدة بإغلاق مصاف نفطية كبيرة وتعطيل العمليات في خطوط أنابيب الغاز الطبيعي. وهو ما أثر على الإمدادات، بينما انخفض في تداولات آخر الأسبوع ليغلق عند مستوى 3.069 دولار أمريكي وسط انخفاض أسعار النفط العالمية.

[1] انخفضت مخزونات النفط الأمريكية الخام بنحو 7.3 مليون برميل خلال الأسبوع المنتهي بـ 2021/02/13، وبأعلى من توقعات الأسواق بتراجع المخزونات بنحو 2.1 مليون برميل فقط.

[2] عرفت الوحدة الحرارية MBTU لتكون 1000BTU، (بالإنجليزية: British thermal unit BTU أو Btu)، حيث أضيف الحرف اللاتيني M الذي يعبر عن 1000 إلى الوحدة الحرارية البريطانية، وبذلك يعني المختصر الإنجليزي MBTU ألف وحدة حرارية بريطانية، وقد يتسبب هذا التعريف الغريب التباساً لدى الناس حيث أنه طبقاً لنظام الوحدات المتري M تعني مليوناً وليس ألفاً، حيث يشكل حرف M اختصارا لكلمة Mega أي مليون. ولتفادي تلك الالتباسات فيستخدم المهتمون التعبير MMBTU للتعبير عن 1 مليون وحدة حرارية بريطانية، حيث 1 مليون وحدة حرارية بريطانية (يرمز لها MMBTU) تعادل 28,26 متر مكعب غاز، وذلك باعتبار أن المتر المكعب يعطي طاقة حرارية مقدارها 40 ميجا جول.

الشكل رقم 20 تطور سعر الغاز الطبيعي خلال أسبوعين

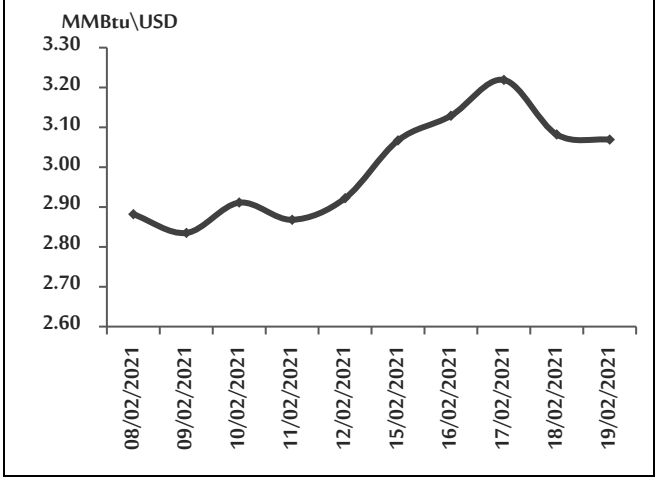

أوراق عمل بحثية:

صندوق النقد الدولي؛ أسواق رأس المال، جائحة Covid-19 وتدابير السياسة:[1]

أثار وباء Covid-19 وما يرتبط به من ردود فعل سياسية موجة كبيرة من إعادة تخصيص رأس المال بين الأسواق وفئات الأصول. تبحث هذه الدراسة في كيفية تأثير عدد إصابات Covid-19، وتشديد الإغلاق، واستجابة السياسة المالية والنقدية في أسواق رأس المال الدولية خلال حالة الطوارئ الصحية العالمية، وتستخدم بيانات عالية التردد على مستوى الدولة، ومن أبرز النتائج التي توصلت إليها الدراسة، أولاً؛ أن ديناميكيات (سلوك) أسواق رأس المال لم تكن مدفوعة فقط بعوامل الدفع العالمية، وإنما لعبت شدة الوباء على المستوى المحلي واستجابات الحكومات للسياسات دوراً في تفسير عدم التجانس في تدفقات المحافظ والمخاطر السيادية الضمنية في السوق، سيما في الأسواق الناشئة. ثانياً؛ أثرت الجائحة واستجابات الحكومات للسياسات في منحنيات العرض والطلب في أسواق رأس المال. وتبين أن ارتفاع حالات Covid-19 المحلية أدى إلى زيادة تراكمية في التدفقات استجابة لاحتياجات التمويل المتزايدة خاصةً في الأسواق الناشئة. في حين أن هذا التدفق من الأموال قد ساعد البلدان في التخفيف من تأثير الصدمات العالمية في ذروة الوباء، فإنه يعني أيضاً أن مجموعة كبيرة من اقتصادات السوق الناشئة والمتقدمة قد تُترك لتكافح عبء ديون أكبر في أعقاب الأزمة. ثالثاً؛ أن إجراءات الإغلاق والسياسة المالية كانت ناجحة في تحفيز استثمار المحفظة، حيث كانت الاستجابة أقوى في الأسواق الناشئة. وعلى الرغم من الآثار السلبية المحتملة لهذه الإجراءات على النشاط الاقتصادي ومستويات العجز، فقد زاد المعروض من الأموال استجابةً لتشديد الاحتواء والتحفيز المالي، بينما ارتبط تخفيف السياسة النقدية بانخفاض التدفقات، خاصةً في الأسواق المتقدمة، بما يتماشى مع النمط المتوقع عندما يبحث المستثمرين عن العائد. وأخيراً؛ أكدت الدراسة على أن التأثير الإيجابي والكبير للحوافز المالية في تدفقات المحفظة يدل على أهمية السياسة المالية المعاكسة للدورات الاقتصادية، لا سيما وأن السياسة النقدية التيسيرية قد أدت إلى تأثير سلبي في تدفقات المحفظة. ومن هنا فإن بناء هوامش واقية للسياسة المالية في الأوقات الجيدة والحفاظ على الوصول إلى التمويل خلال الأوقات الصعبة يمكن أن يساعد في حماية الأسواق الناشئة من التقلبات غير المرغوب فيها في تدفقات رأس المال.

صندوق النقد الدولي؛ عدم المساواة في الدخل في الدول الصغيرة ومنطقة البحر الكاريبي: حقائق ومحددات منسقة:[2]

تبحث هذه الدراسة في حالة عدم المساواة وتفاوت الدخل في الدول الصغيرة، بما في ذلك منطقة البحر الكاريبي. حيث أصبح تزايد التفاوت في الدخل قضية سياسية رئيسة تواجه صانعي السياسات. ومن أبرز النتائج التي توصلت إليها الدراسة، أولاً؛ أن بلدان منطقة البحر الكاريبي تظهر مستويات أقل من حالة عدم المساواة مقارنة بالدول الصغيرة الأخرى. كما أن متغيرات الإنفاق أكثر أهمية من الإيرادات أو متغيرات السياسة الضريبية. تحديداً، يرتبط الإنفاق الصحي بمستويات أقل من حالة عدم المساواة المقاسة بدخل السوق، وربما باحتياجات أقل لإعادة

[1] **IMF**, Capital Markets, COVID-19 and Policy Measures, N.21/33, Feb, 2021.

[2] **IMF**, Income Inequality in Small States and the Caribbean: Stylized Facts and Determinants, N.21/36, Feb, 2021.

التوزيع. والتفسير المحتمل هو أن المستويات الأعلى من الإنفاق الصحي تؤدي بصورة غير مباشرة إلى انخفاض حالة عدم المساواة لأنه يزيد من توافر وجودة خدمات الصحة العامة، مما يسمح للأسر بزيادة الاستهلاك على السلع والخدمات الأخرى. كما أن التحسينات في مؤشرات التعليم يمكن أن تزيد من حجم الموارد التي يتم إعادة توزيعها، ومع ارتفاع مستويات التحصيل العلمي، يحقق الناس عموماً مستويات معيشية أعلى وينتقلون أكثر من القطاع غير الرسمي إلى القطاع الرسمي. وإذا تم أخذ ذلك بالحسبان، فإن هذا يعني أن السياسة الهادفة إلى الحد من حالة عدم المساواة في المنطقة يجب أن تركز بصورة أكبر على تنفيذ سياسات الإنفاق الفعالة وذات الأولوية التي تهدف إلى تلبية التحسينات المستهدفة في المؤشرات الاجتماعية. ثانياً؛ يلعب الاستثمار الأجنبي المباشر دوراً مهماً في تطوير قطاع التصدير، بما في ذلك السياحة الإقليمية. وله تأثير إيجابي أيضاً في الحد من حالة عدم المساواة، وتقديم الدعم لسياسة زيادة الانفتاح، وتعميق التكامل مع الاقتصاد الإقليمي والعالمي. ثالثاً؛ ترتبط المستويات المرتفعة للدين العام، كما لوحظ في منطقة البحر الكاريبي، عادةً بمستويات أعلى من حالة عدم المساواة، حيث تقلل مستويات الدين المرتفعة بصورة كبيرة من الحيز المالي وتحد من قدرة الحكومة على تنفيذ السياسات الإنتاجية (بما في ذلك سياسات الإنفاق المذكورة أعلاه) التي تقلل من حالة عدم المساواة. وأخيراً؛ أكدت الدراسة على الحاجة إلى اعتماد أطر اقتصادية كلية ذات مصداقية متوسطة الأجل تتماشى مع هدف الديون طويلة الأجل وتنفيذ إصلاحات هيكلية لتعزيز النمو المحتمل لوضع اقتصادات المنطقة على مسار تنازلي لنسبة الدين من الناتج المحلي الإجمالي، وبالتالي خلق حيز مالي للاستهداف. كما سيكون تعزيز أنظمة الإدارة المالية العامة أيضاً أمراً أساسياً لضمان الإنفاق الاجتماعي الفعال والموجه والذي يمكن أن يقلل من حالة عدم المساواة ويتم تقديمه بكفاءة.

. **اقتصاد الأسبوع:**

المملكة المتحدة: اقتصاد صناعي تجاري متقدم

تقع المملكة المتحدة في أوروبا الغربية، شرق إيرلندا وشمال غرب فرنسا، تبلغ مساحتها نحو 243.6 ألف كم²، وعدد سكانها نحو 66.5 مليون نسمة وفق تقديرات عام 2018.

الناتج المحلي الإجمالي:

بلغ إجمالي الناتج المحلي في المملكة المتحدة 2.83 ترليون دولار أمريكي في عام 2019، مقارنةً بـ 2.86 ترليون دولار أمريكي في عام 2018، وتمثل قيمة الناتج المحلي الإجمالي نحو 3% من الاقتصاد العالمي، ويأتي قطاع الخدمات في المرتبة الأولى بنسبة 79.2% من الناتج المحلي الإجمالي يليه قطاع الصناعة بنسبة 20.2%، ثم الانتاج الزراعي بنسبة 0.7% من الناتج المحلي الإجمالي.

نمو الناتج المحلي:

سجل اقتصاد المملكة المتحدة انكماشاً بمعدل 7.8% على أساس سنوي في الربع الرابع من العام 2020، بعد انكماشه بمعدل 8.7% في الربع السابق من العام ذاته، متأثراً بتحسن طفيف للاستهلاك المنزلي والاستثمار الثابت.

معدل التضخم:

ارتفع معدل التضخم السنوي في المملكة المتحدة إلى 0.7% في شهر كانون الثاني من عام 2021، مقارنةً بمعدل تضخم بلغ 0.6% في الشهر الأخير من عام 2020، مدفوعاً بصورة أساسية بارتفاع أسعار الأثاث والسلع المنزلية وخدمات النقل، وعلى أساس شهري؛ انخفض مؤشر أسعار المستهلكين في المملكة المتحدة بمعدل 0.2% في شهر كانون الثاني من عام 2021، بعد ارتفاعه بمعدل 0.3% في الشهر الأخير من عام 2020.

معدل البطالة:

ارتفع معدل البطالة في المملكة المتحدة ليبلغ 5% في الربع الرابع من عام 2020، مقارنةً بمعدل 4.9% في الربع السابق من العام ذاته، وبلغ عدد العاطلين عن العمل 2.65 مليون شخص في شهر كانون الأول من العام 2020.

العجز التجاري:

انخفض العجز التجاري في المملكة المتحدة ليبلغ نحو 8.7 مليار دولار أمريكي في شهر كانون الأول من العام 2020، مقارنةً بعجز قدره 9.25 مليار دولار أمريكي في الشهر السابق من العام ذاته، حيث نمت الصادرات بمعدل 1% لتبلغ 65.3 مليار دولار أمريكي، وارتفعت الواردات بمعدل 0.1% لتبلغ نحو 74 مليار دولار أمريكي.

احتياطي النقد الأجنبي والذهب:

انخفضت احتياطيات النقد الأجنبي في المملكة المتحدة لتبلغ نحو 181 مليار دولار أمريكي في شهر كانون الثاني من العام 2021، مقارنةً بـ 187 مليار دولار أمريكي في شهر كانون الاول من العام 2020، فيما بقيت احتياطيات الذهب ثابتة عند مستوى 310.29 طن في الربع الرابع من عام 2020.

الدين الخارجي والحكومي:

انخفض الدين الخارجي في المملكة المتحدة ليبلغ نحو 10.1 ترليون دولار أمريكي في الربع الثالث من العام 2020، مقارنةً بـ 10.2 ترليون دولار أمريكي في الربع السابق من العام ذاته، وسجلت الديون الحكومية معدل 80.7% من إجمالي الناتج المحلي للبلاد في عام 2019.

بيئة الأعمال:

تحتل المملكة المتحدة المرتبة الثامنة من بين 190 اقتصاداً في سهولة ممارسة الأعمال وفق تصنيفات البنك الدولي لعام 2019، كما تأتي في المرتبة التاسعة من بين 140 دولة مصنفة في تقرير التنافسية الذي نشره المنتدى الاقتصادي العالمي في عام 2019.

التصنيف الائتماني:

تصنف وكالة **Standard & Poor's** المملكة المتحدة عند المستوى AA مع توقعات مستقبلية مستقرة، وتصنفها وكالة Fitch عند المستوى **AA** مع توقعات مستقبلية سلبية، أما وكالة Moody's فتصنفها عند المستوى **Aa3** مع توقعات مستقبلية مستقرة أيضاً.

أهم المؤشرات الاقتصادية العالمية:

البلد	الناتج المحلي الإجمالي		التضخم		معدل البطالة	سعر الفائدة	الميزان التجاري		
	ربعي	سنوي	شهري	سنوي	latest	latest	Latest		
الولايات المتحدة الأمريكية	% 4 Q4	%-2.5 Q4	% 0.3 Jan	% 1.4 Jan	%6.3 Jan	%0.25 Jan	-66.6	مليار دولار أمريكي	Dec
منطقة اليورو	%-0.6Q4	%- 5 Q3	% 0.2 Jan	%0.9 Jan	%8.3 Dec	%0 Jan	29.2	مليار يورو	Dec
المملكة المتحدة	%1 Q4	%-7.8 Q4	% -0.2 Jan	%0.7 Jan	%5 Nov	%0.1 Feb	-6.2	مليار جنيه استرليني	Dec
روسيا	%1.5 Q3	%-3.1 Q4	% 0.7 Jan	%5.2 Jan	%5.8 Jan	%4.25 Feb	10.55	مليار دولار أمريكي	Dec
الصين	%2.6 Q4	%6.5 Q4	%1 Jan	%-0.3 Jan	%5.2 Dec	%3.85 Jan	78.17	مليار دولار أمريكي	Dec
اليابان	%3 Q4	%-1.2 Q4	%0.6 Jan	%-0.6 Jan	%2.9 Dec	%-0.1 Jan	-323.9	مليار ين ياباني	Jan
تركيا	% 15.6 Q3	%6.7 Q3	%1.68 Jan	%14.9 Jan	%12.9 Nov	%17 Jan	- 4.53	مليار دولار أمريكي	Dec
الهند	%21.9 Q3	%-7.5 Q4	%-0.63 Jan	%4.06 Jan	% 6.5 Jan	%4 Feb	-14.54	مليار دولار أمريكي	Dec
استراليا	%3.3 Q3	%-3.8 Q3	%.0.9 Q4	%0.9 Q4	%6.4 Jan	%0.1 Jan	6.78	مليار دولار استرالي	Dec
مصر	%-1.7 Q2	%0.7 Q3	%-0.4 Jan	%4.3 Jan	%7.2 Q4	%8.25 Feb	-3.3	مليار دولار أمريكي	Nov
الأردن	%-3.6 Q2	%-2.2 Q3	%-0.3 Dec	%-0.4 Dec	%23.9 Q3	%2.50 Mar	-0.88	مليار دولار أمريكي	Feb
لبنان	%-2 Q42019	%-2.2 Q4	% 8.15 Dec	145.8 % Dec	%6.2 2019	%4.53 Jan	-0.84	مليار دولار أمريكي	Oct